



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN-NAHAR  
Date : 5-5-94  
Photo No. : 326

## ٤ ايار ١٩٩٤: توقيع الاتفاق يطلق الحكم الذاتي الفلسطيني تحدي العائدين: بناء الدولة لا النظام

فلسطينيا تمنح فيه الضحية للجلاذ الشرعية الكبرى التي ظل يفتقدها لخمسة عقود. انه جدل عقيم. ليس فقط لأن الحكم الذاتي كما أقر في اوسلو وواشنطن، وكما استقر امس في القاهرة، يَحتمل تلاوين كثيرة ويفتح مرحلة لا تخلو من التعقيد، إنما لأن الطريقة التي سيتمنول بها الفلسطينيون والعرب عموما الحكم الذاتي، خلال هذه المرحلة، ستؤدي الى تغليب أحد التصورين. ولما كان يفترض ان يشترك المعارضون والمؤيدون في كرههم للاحتمال الثاني، فإنه يفترض ايضا ان يكف الجميع عن اطلاق احكام القيمة، سلبية كانت ام ايجابية، لينكبوا على العمل من اجل تحقيق الاحتمال الاول. ذلك ان كلا الاحتمالين، أي الاحاق والاستقلال، موجود بالقوة في ما ينص عليه الاتفاق، وسيكون على ممارسة الحكم الذاتي ان تعين اياً منهما سيتحقق بالفعل.

ليست الوحدة الوطنية الفلسطينية المطلوبة في هذا الظرف مسألة اخلاقية. إنما في صميم أي رهان على تحويل الحكم الذاتي استقلالا. فالموقف العملي للمعارضة من القيادة التاريخية التي اقرت بمفهوم الحكم الذاتي، بعد طول رفض لكل ما هو دون الدولة، والموقف العملي لهذه القيادة تجاه المعارضة، هما العنصران اللذان سيحددان الكيان الفلسطيني: دولة او نظام مش يجمع، الى دونيته خيال اسرائيل، ما علمنا وذكنا من طبائع الانظمة العربية؟ لذلك، فإن نوعية العمل السياسي في اطار الحكم الذاتي هي التحدي الكبير امام الشعب الفلسطيني واطره التنظيمية

اذا كان احد قد توقع، عند توقيع اتفاق واشنطن، في ١٣ ايلول الماضي، ان تؤدي المفاوضات التفصيلية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الى التقريب بين التصورات المتناقضة التي تعطى للحكم الذاتي الفلسطيني، فقد خاب امله بالتأكد. فبعد ثمانية اشهر من المفاوضات الصعبة والمتعثرة احيانا، وعلى رغم ان عددنا من الخطوات الرمزية والعملية تخللتها، فما زال مفهوم الحكم الذاتي، فلسطينيا وعربيا، على ما هو عليه، اسير تصورين متباعدين: واحد يقول بأن الحكم الذاتي بصيغة "شزة - اريحا اولاً" يضع اللبنة الاولى في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وآخر يرى فيه الحاقا

وقيادته. وينعكس هذا التحدي بالأخص على الطريقة التي سيرسو عليها التعامل مع اثنين من ادوات الحكم الذاتي، هما "الشرطة" الفلسطينية والقانون الانتخابي. منذ الايام الاولى لاتفاق غزة - اريحا، استحوذت "الشرطة" الفلسطينية على القسط الاكبر من اهتمام وسائل الاعلام العالمي. وهذا امر طبيعي. فبالى كون الشرطة تعتبر عادة، وفي جميع الدول، واحدا من معالم السيادة، فقد ازدادت اهميتها في الحال الفلسطينية من جراء التقاطع الذي فرضه تشكيلها مع مفهوم طالما حرك الحسم السياسي الفلسطيني، اي مفهوم "العودة".

تري، من يخدع نفسه؟ الاسرائيليون الذين لم يقبلوا مضطرين بعودة قسم كبير من الجمار العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، الا اذا لبس العسكري يزة شرطي؟ ام الفلسطينيين الذين يعززون النفس عن القبول بسيادة مشروطة بالتاكيد على ان "الشرطة" ليست غير اسم مستعار للفدائيين (او اولانهم)؟ الجواب يكون حصرا في الخط الذي يفصل بين حماية الامن والقمع السياسي. لذلك لن تكون مهمة "الشرطة" سهلة، لاسيما انه يتوقع من اسرائيل ان تسعى باستمرار الى توريثها في القمع. وتزيد من صعوبة المهمة الحساسيات التي قد تثيرها بعد فترة عودة هؤلاء العسكريين مع اهالي الداخل.

تلك الحساسيات قد تظهر ايضا في العملية الانتخابية المرتقبة. ان لا يخفى ان حصول الانتخابات سيمثل تنويجا لمسيرة

طويلة تشكلت خلالها طبقة سياسية خاصة بالاراضي المحتلة، وان تكن تلك الطبقة على ارتباط عضوي دائم بمنظمة التحرير. كيف ستتأقلم هذه الطبقة السياسية مع من سيعود من قيادة المنظمة؟ وكيف ستنظر القيادة الى وجود كوادر سياسية مترسخة؟ الجواب يكون في القانون الانتخابي. وغني عن القول ان وجود جناح سياسي لم يعد يعترف بوحداية تمثيل منظمة التحرير، اي حركة "حماس"، يزيد من صعوبة الامر. ويزيد من الصعوبة تأقلم الشعب الفلسطيني بأسره مع التحول الجذري الذي يعيشه نضاله عندما يصير اقرب الى السياسة الكلاسيكية. يبقى ان تحرك الاطراف العربية هذا التحول فتكف عن التلاعب بالساحة الفلسطينية وفق معايير البارحة.

غير ان التحول في طبيعة النضال لا يضع حدا له، بمعنى انه لا يقفل القضية الفلسطينية. على العكس، سيكون على هذا النمط الجديد من النضال معالجة اهم عناصر القضية الفلسطينية، اي ما يمكن تسميته "القضية الاسرائيلية". فإذا كان مؤكدا ان التداخل الفلسطيني - الاسرائيلي الذي اقر في اتفاق الحكم الذاتي يحد كثيرا من السيادة النسبية المعطاة الى الفلسطينيين، فإن احدا لا يستطيع التنبؤ بما سيؤدي اليه عند الطرف الآخر، كما لا يمكن لأحد أن يتوقع بدقة تأثيرات التطبيع مع العرب عموما على المجتمع الاسرائيلي. جل ما يمكن قوله اليوم ان هذه التأثيرات لن تكون بالضرورة كلها ايجابية.

**سمير قصير**